مجموعة أدوات تحليل أنظمة العدالة

أساس لاستراتيجيتك في التمكين القانوني

مقدمة

معرفة

صياغة

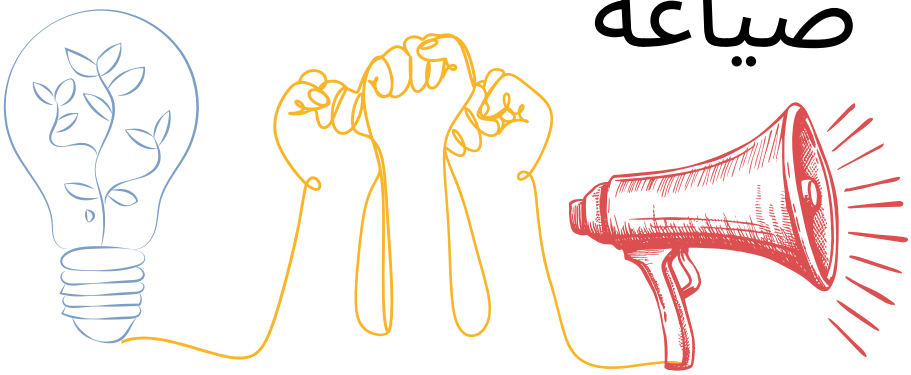

القانون

استخدام

أُنجز هذا المنتج بفضل الدعم السخي من الشعب السويدي عبر الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (SIDA). المحتوى من مسؤولية لجنة الإنقاذ الدولية، ولا يعكس بالضرورة آراء الوكالة أو الحكومة السويدية.

تمت المصادقة على هذا المنتج من قبل GPC بعد مراجعة دقيقة وعملية تحقق من صحة هذا المنتج.

الشكر والتقدير

تم تصميم مجموعة أدوات تحليل نظام العدالة الخاصة بك وقيادتها من قبل لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) كجزء ونتيجة رئيسية لمبادرة مبتكرة لمدة عامين تم إطلاقها في أبريل 2023، بعنوان "تعزيز القدرة على تقديم برامج الوصول إلى العدالة للسكان المتضررين من الأزمات" بتمويل من الوكالة السويدية للتنمية الدولية.

يهدف المشروع إلى تعزيز القدرة على تقديم برمجة الوصول إلى العدالة (A2J) في الأزمات، من خلال دعم التحليل المتعمق للعدالة للوصول الرسمي وغير الرسمي إلى أنظمة العدالة، ورسم خرائط لأصحاب المصلحة في العدالة، والإطار القانوني وتنفيذه، مع التركيز على التقاط أصوات المجتمع والمستفيدين من العدالة بهدف تطوير استراتيجية قابلة للتنفيذ للوصول إلى العدالة والتمكين القانوني. تم تطوير هذا التوجيه بعد مراجعة مكتبية مفصلة للموارد الحالية ويهدف إلى توفير أدوات وإرشادات موحدة عالمية وعملية وتشغيلية لتحليل نظام العدالة لدعم استراتيجية وبرامج الوصول إلى العدالة القائمة على السياق والأدلة والاحتياجات. تم تصميم مجموعة الأدوات هذه لاستخدامها من قبل جميع أصحاب المصلحة العاملين في السياقات الإنسانية والسلام والتنمية في إجراء تحليل شامل لنظام العدالة في بيئة معينة. تبني مجموعة الأدوات هذه على إطار تحليل المساعدة القانونية الحالي وتكمله - ولكنها لا تحل محله.

طُوِّرت هذه النسخة باتباع عملية تكرارية مُركَّزة على المستخدم، وجُرِّبت في عامي 2024 و2025 من قِبَل لجنة الإنقاذ الدولية. أُجريت التجربة في عمليات اللجنة القطرية في العراق وجنوب السودان ومالي، واستندت إلى تجارب ناجحة سابقة في الكاميرون وأوغندا.

نتقدم بالشكر لجميع المساهمين الذين جعلوا هذه المجموعة من الأدوات التعاونية الواقعية حقيقة واقعة.

الشكر والتقدير

القائد الفني ومؤلفو مجموعة الأدوات: Chinook Terrier، المستشار الفني للحماية وسيادة القانون في IRC، رائد النهج؛ Tito Byenkya، أخصائي الوصول إلى العدالة في IRC، كانا أساسيين في تطوير الرؤية والنهج التشغيلي والتطوير الداخلي للمشروع ومجموعة الأدوات.

المؤلفون الرئيسيون: تم تطوير مجموعة أدوات تحليل نظام العدالة من قبل الخبيرة الاستشارية الفنية: الدكتورة لورين جراتسياني بتوجيه ودعم ومراجعة شركة Chinook Terrier.

الفرق الميدانية: شكر خاص لفريق PROL والفريق القانوني في:
· لجنة الإنقاذ الدولية في مالي تحت قيادة نانجازي سوجوبا وعثمان ياتيرا وسليمان ديارا.
اللجنة الدولية للإنقاذ في العراق، توانا إسماعيل، شان بيكر والفريق القانوني للعراق اللجنة الدولية للإنقاذ في جنوب السودان، ماندیلا بافوكا ولابريك لومورو

أعضاء المجموعة الاستشارية لتعاونكم ورؤيتكم وخبرتكم على وجه الخصوص: سيسيليا فيبي أندرسن (رئيسة الوحدة العالمية واللجوء في الاتحاد الأوروبي، جمهورية الكونغو الديمقراطية)؛ باربرا ماكالين (مستشارة HLP العالمية، جمهورية الكونغو الديمقراطية)؛ إيمي أونجيسو (مديرة الشبكة، شبكة العدالة الشعبية، NAMATI)؛ إيفلين إيرو (الكفاءات الأساسية الإقليمية ومستشارة ICLA، NRC)؛ ماري أيرو (المنسقة الوطنية لجمعية المساعدة القانونية في كينيا)؛ الدكتورة سيفيا نامبيرو (الرئيس التنفيذي لشركة LASPNET أوغندا)؛ مارغريت أجوك (المستشارة الفنية، أمانة قطاع القانون والنظام في أوغندا)؛ ديفيد سيغانو (الرئيس التنفيذي لجمعية القانون في شرق أفريقيا)؛ والدكتورة أنيت مبوجو (المدير التنفيذي، Kituo Cha Sheria كينيا)؛ وعيسو ريارو (الرئيس التنفيذي، مؤسسة الموارد القانونية في كينيا)؛ فريسيا جيثومبي (الرئيس التنفيذي، (NLAS) كينيا)؛ باولا بارسانتي: الوصول إلى العدالة، مجموعة الحماية العالمية.

المتعاونون المميزون الذين يضمنون التوافق والتكامل العالمي، ولا سيما: قادة TTLP مارتينا كاتيرينا (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) وكاترين رينجيل (المجلس النرويجي للاجئين)، وباولا بارسانتي (مستشارة TTLP) ومجموعة الحماية العالمية

المساهمون الذين عززوا هذا المورد: دورا عبد الغني (GPL PROL، IRC)، بيكا كيندلر (MEAL، IRC)، سارة مابجر (مساعدة فنية في حماية الطفل، IRC)، روزماري أوجونوبي (مساعدة فنية في WPE، IRC)، أنجليكي باناجوليا (أخصائية PAF، IRC)، فيرونيكا جيكونجو (IRC)، ألين بازرلي (IRC)، فيكي سامارا (IRC)

الترجمة: أحمد سالم (مترجم عربي)؛ لورين جراتسياني (مترجمة فرنسية)
إدارة المعلومات: نور شمس الدين، مستشارة
التحرير والتصميم: استشارات حماية الإنسان

الاختصارات

A2J – الوصول إلى العدالة
ADR – حل النزاعات البديل
AoR – مجال المسؤولية
CAT – اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
CCS – التنسيق والخدمات المشتركة
CP – حماية الطفل
CEDAW – اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
CERD – اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
CNIC – بطاقات الهوية الوطنية المحوسبة
CRC – اتفاقية حقوق الطفل
CSO – منظمة المجتمع المدني
ERD – الانتعاش الاقتصادي والتنمية
GBV - العنف القائم على النوع الاجتماعي
GPC – مجموعة الحماية العالمية
HLP – الإسكان والأراضي والممتلكات
ICCPR – العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
IDP – الأشخاص النازحون داخليًا
LAAF – إطار تحليل المساعدة القانونية
LAC – مركز المساعدة القانونية
PAF – إطار تحليل الحماية
PWD – الأشخاص ذوو الإعاقة
SIDA – الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي
SOGIESC – التوجه الجنسي والهوية الجنسية والتعبير عن النوع الاجتماعي والجنس
UDHR – الخصائص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حماية المرأة وتمكينها

أهلاً بكم في مجموعة أدوات تحليل أنظمة العدالة، وهي مورد مصمم لدعم المنظمات الإنسانية بفرق قانونية متخصصة في تعزيز الوصول إلى العدالة للفئات المتضررة من الأزمات. في أوقات الأزمات، غالبًا ما يُغفل الوصول إلى العدالة، إلا أنه يبقى ضروريًا لمعالجة انتهاكات الحقوق وتوفير سبل الانتصاف للناجين من العنف. تُعد هذه المجموعة جزءًا من مبادرة لجنة الإنقاذ الدولية، بدعم من الوكالة السويدية للتنمية الدولية، لتعزيز برامج الوصول إلى العدالة في سياقات الأزمات.

جدول المحتويات

تعريف التحليل القانوني في مركز البحوث الدولي
أهداف مجموعة الأدوات
نهج سهل الاستخدام وخطوة بخطوة لمجموعة الأدوات
التعاريف والمبادئ الأساسية
الوصول إلى العدالة ومبادئ التدخل
التدخلات الرئيسية للجنة الإنقاذ الدولية
نظرة عامة على مجموعة الأدوات

تعريف التحليل القانوني في مركز البحوث الدولي

تفرد مجموعة الأدوات

يُعدّ الوصول إلى العدالة (A2J) جانبًا أساسيًا من برامج الحماية، لا سيما في سياقات الأزمات حيث يواجه السكان عوائق وتحديات قانونية إضافية. تُمثّل مجموعة أدوات تحليل أنظمة العدالة تحوّلًا هامًا في الممارسات الإنسانية نحو نهج أكثر شمولًا وشمولية. أولًا، تُدرك المجموعة الحاجة إلى التفاعل مع نظام العدالة بأكمله، بما في ذلك القوانين الرسمية، والأعراف غير الرسمية، والممارسات العرفية. ثانيًا، تُقدّم إرشادات عملية وأدوات ونصائح حول كيفية استخدام القانون ودوره الأساسي في الاستجابة للحماية في سياق الأزمات.

يتيح هذا النهج لفرق اللجنة الدولية للإنقاذ تطوير استراتيجيات لا تعالج الاحتياجات القانونية الفورية في السياقات المتأثرة بالأزمات فحسب، بل تعمل أيضًا على تعزيز التغييرات النظامية لتمكين المجتمعات من التنقل في المناظر الطبيعية القانونية المعقدة.

حول مجموعة الأدوات

طُوّرت هذه المجموعة الأدواتية كجزء من مبادرة اللجنة الدولية للإنقاذ بعنوان "تعزيز القدرة على تقديم برامج الوصول إلى العدالة للسكان المتضررين من الأزمات"، بتمويل من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (SIDA) - من أبريل 2023 إلى مارس 2025، لتعزيز القدرة على تقديم برامج الوصول إلى العدالة (A2J) في أوقات الأزمات من خلال دعم تحليل أنظمة A2J الرسمية وغير الرسمية مع ربطها بالإجراءات التشغيلية في الوقاية من مخاطر الحماية والاستجابة لها في سياقات الأزمات. من خلال هذه المبادرة، تهدف اللجنة الدولية للإنقاذ إلى تمكين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني بالأدوات والمعرفة اللازمة للتعامل مع الأنظمة القانونية المعقدة، وتطوير تحليلات عالية الجودة ومتعمقة واستراتيجيات مصممة خصيصًا لبرامج الحماية القانونية الفعالة. طُوّرت مجموعة أدوات تحليل أنظمة العدالة بالتوازي مع مجموعة أدوات نموذج المساعد القانوني، مما يوسع نطاق A2J ليتجاوز مناهج المساعدة القانونية التقليدية.

التركيز على التكامل

التأكد من الارتباط بالأطر العالمية الحالية ومجموعة أدوات المساعد القانوني المجتمعي

تُقرّ اللجنة الدولية للإنقاذ بضرورة إدراك إطار التحليل العالمي الحالي، وتزويد الفرق الميدانية بتعديلات تشغيلية، واستكماله، وخاصةً إطار تحليل الحماية (بي اي اف) وإطار تحليل المساعدة القانونية (ال اي اي اف). واستنادًا إلى خبرتها في التحليل القانوني العملي، وملاحظات وتجارب منظمات قانونية إنسانية أخرى [1] في تطوير التحليل القانوني، ستُكمّل مجموعة الأدوات هذه الأطر التحليلية العالمية بأدوات تحليل نظام العدالة التشغيلية والعملية.

لمزيد من التفاصيل حول كيفية ربط مجموعة أدوات تحليل نظام العدالة هذه وتكاملها مع باف و لاف، يرجى مراجعة المذكرة التوضيحية الملحقة "التكامل مع باف و لاف".

يُعد تحليل نظام العدالة أيضًا الخطوة الأساسية الأولى قبل تنفيذ البرنامج القانوني، بما في ذلك قبل تطوير وتطبيق مجموعة أدوات المساعدين القانونيين المجتمعيين. صُممت مجموعة أدوات نظام العدالة والمساعدين القانونيين المجتمعيين جنبًا إلى جنب مع هياكل ومناهج متشابهة لضمان إمكانية تحويل جميع أعمال التحليل واستخدامها في تنفيذ الحماية القانونية. (أي أن نموذج إرشادات وتقارير المخاطر في الجزء 3 يتبع نفس هيكل النموذج الفني لتدريب المساعدين القانونيين).

مجموعة أدوات المساعد القانوني المجتمعي متاحة هنا.

هدف مجموعة أدوات نظام العدالة

الهدف الرئيسي من هذه المجموعة هو إنشاء مجموعة شاملة من الأدوات تُكمّل التحليل القانوني العالمي، بهدف تقييم أنظمة العدالة وفهمها فهمًا شاملًا في المناطق المتضررة من الأزمات. وتهدف إلى تسهيل تحليل أنظمة العدالة من خلال تقديم إرشادات عملية وموارد للجهات الفاعلة القانونية الإنسانية، وتمكينها من إجراء تقييمات شاملة تشمل المكونات الرسمية وغير الرسمية لأنظمة العدالة.

- ويتضمن تحليلاً منهجياً لأنظمة العدالة والتعامل مع آليات العدالة غير الرسمية، مما يوفر استراتيجية أكثر شمولاً وفعالية.
- يُمكّن هذا النظام الممارسين من ترجمة نتائج التحليل إلى استراتيجيات عملية وفعّالة لتلبية الاحتياجات القانونية وتعزيز وصول الجميع إلى العدالة. ويشمل ذلك إمكانية استخدام نتائج التحليل مباشرةً وتحويلها إلى محتوى للتدخلات القانونية (مثل: استخدام نتائج التحليل للتوعية القانونية أو محتوى تدريبي للمساعدين القانونيين المجتمعيين).
- من خلال تحقيق هذه الأهداف، يهدف المركز الدولي للإنقاذ إلى تمكين الممارسين من التعامل مع البيئات القانونية المعقدة في حالات الأزمات، وبالتالي تعزيز الوصول إلى العدالة. وينبغي أن تستهدف جهود التوعية الاستراتيجية الجهات المعنية الرئيسية، بما في ذلك مجموعة الحماية العالمية (GPC)، وفرق عمل المساعدة القانونية، وشبكة المركز الدولي للإنقاذ العالمية، والمساعدين القانونيين المجتمعيين، لضمان اعتماد هذه المجموعة واستخدامها على نطاق واسع.

يُسهم هذا البرنامج في تعزيز الاستجابة الشاملة للحماية ونتائجها من خلال تلبية الاحتياجات القانونية المتنوعة. كما يُزوّد الجهات الفاعلة في المجال الإنساني بالأدوات والموارد اللازمة للاستجابة بفعالية لمجموعة واسعة من الاحتياجات القانونية، مما يضمن وصول السكان المتضررين من الأزمات إلى العدالة.

[1] تم دعم المشروع بمراجعة منتظمة من قبل مجموعة استشارية مكونة من خبراء قانونيين في المجال الإنساني

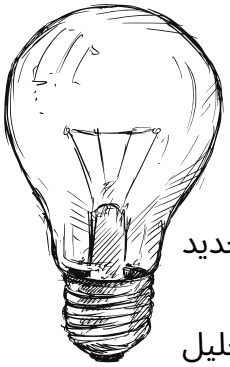

الاستخدامات المحتملة

تُقدّم هذه المجموعة أدواتٍ متعددةً لتوجيه برامج الوصول إلى العدالة في المناطق المتضررة من الأزمات. يُمكن استخدام هذه المجموعة من الأدوات لما يلي:

- تزويد الجهات الفاعلة والفرق الإنسانية بإطار عمل لإجراء تقييمات قانونية شاملة وتحديد مجالات الحماية القانونية الأساسية للتدخل.
- تسهيل جهود التخطيط الاستراتيجي من خلال توفير مجموعة شاملة من أدوات تحليل نظام العدالة المصممة خصيصًا لسياقات الأزمات.
- دعم صناع السياسات ومديري البرامج لصياغة استراتيجيات مستهدفة للوصول إلى العدالة استنادًا إلى نتائج التحليل القانوني والفروق الدقيقة السياقية.
- مساعدة الجهات الفاعلة الأخرى على فهم كيفية تأثير العدالة على مختلف الفئات السكانية في الأزمات، وتطوير تدخلات عدالة تلبي احتياجاتها الفريدة أو الشاملة. من خلال الاستفادة من مجموعة أدوات الوصول إلى العدالة، يمكن للجهات المعنية تعزيز الوصول إلى العدالة للفئات المتأثرة بالأزمات، والمساهمة في تحقيق العدالة والحقوق والكرامة للجميع. (مثل: وضع استراتيجية خاصة بالعدالة من أجل العدالة للعنف القائم على النوع الاجتماعي؛ استراتيجية خاصة بالعدالة من أجل العدالة للأطفال أو الأشخاص ذوي الإعاقة...)
- تكييف تدخلات البرامج على أساس اتجاهات التحليل بمرور الوقت وإبلاغ الأولويات الاستراتيجية ورسائل المناصرة الرئيسية.
- يمكن للجهات الفاعلة الإنسانية أيضًا استخدام مجموعة الأدوات هذه باستخدام إطار العمل الخاص بالمساعدة في تطوير تحليل مفصل للحماية في سياقها، إذا أرادت التأكيد على المكونات القانونية والحقوقية لإطار العمل الخاص بالمساعدة في فهمها بشكل أفضل (السياق القانوني، والاحتياجات والعواقب القانونية، والقدرات القانونية).

إن مجموعة أدوات تحليل أنظمة العدالة لا تقف وحدها!

تعتمد مجموعة الأدوات على أدوات IRC الحالية، والإرشادات، والموارد الأخرى، بما في ذلك:

- إرشادات لجنة الإنقاذ الدولية بشأن الوصول إلى العدالة (2019).
- أدوات تحليل الحماية، وخاصة إطار تحليل الحماية وأداة تحليل مخاطر الحماية القائمة على المجتمع.
- الأدوات الحالية لتحليل الوصول إلى العدالة (على سبيل المثال في مالي في عام 2022)، والتي ينبغي اعتبارها وثائق أساسية لتطوير نهج تحليل الوصول إلى العدالة على مستوى اللجنة الدولية للإنقاذ.
- أدوات لدعم تحليل السياق، مثل أداة تحليل حساسية الصراع، وأداة تحليل أصحاب المصلحة والشبكات الاجتماعية، ودليل الحسابات القومية، وإرشادات تحليل الاقتصاد السياسي، وتحليل النوع الاجتماعي.
- أدوات لدعم تعزيز المؤسسات والأنظمة، مثل مذكرة التوجيه التي أصدرها فريق الحوكمة حول كيفية إجراء تقييم لتقديم الخدمات واستخدامه لإعلام تصميم المشروع، والتي يمكن الاستفادة منها في تحليل مؤسسات وأنظمة العدالة.
- موارد دمج الإدماج، مثل مجموعة أدوات الاستجابة الشاملة للعملاء التابعة للجنة الإنقاذ الدولية والإرشادات بشأن إمكانية الوصول والاستيعاب.

نهج سهل الاستخدام

يتم استخدام نهج عملي وسهل الاستخدام لضمان إمكانية الوصول وسهولة التنقل ومساعدة المستخدمين على استخدام موارد مجموعة الأدوات بشكل فعال لتعزيز التأثير والكفاءة في برمجة الوصول إلى العدالة.

يرتكز نهج مجموعة الأدوات على تجارب واقعية، ويستجيب للتحديات المعقدة التي تواجهها مختلف الفئات السكانية المتضررة من الأزمات. مع انطلاقك في رحلة استخدام مجموعة الأدوات، ستلتقي بشخصيات خيالية:

فادي: زميل جديد في لجنة الإنقاذ الدولية، سيُجري هذا التقييم معكم. سيساعدكم في جمع المعلومات، وسيطرح أسئلةً تُحفّز النقاش وتُعمّق الفهم، مما يُسهم في تجربة تقييم تعاونية وثرية.

مريم: امرأة ناجية من العنف القائم على النوع الاجتماعي، ستسلط تجارب مريم والتحديات التي واجهتها فيما يتعلق بالنزوح الداخلي القسري والاستيلاء على الأراضي الضوء على الاحتياجات القانونية الفريدة والحواجز التي تواجهها النساء، مما يساعد في تطوير التدخلات المستهدفة في تلك المجالات.

مهدي: طفلٌ يبلغ من العمر ١٢ عامًا، نازحٌ داخليًا بسبب النزاع في بلاده، يبحث عن عملٍ في المدينة، ويواجه العديد من المواقف الصعبة. تُبرز قصته أهمية مراعاة حقوق الأطفال وحمايتهم في حالات الأزمات، مع استكشاف سبل تحقيق عدالةٍ تُراعي مصالحهم.

مصطفى: رجل قرر مغادرة وطنه. بمساعدة مهرب، تمكن من بدء رحلته، لكن سرعان ما أُلقي القبض عليه. يواجه الآن السجن وخطر التعذيب. تُبرز حالة مصطفى الحاجة إلى حماية قانونية فعّالة وكرامة لمحتجزين في المناطق المتضررة من الأزمات.

النهج الرئيسي لهذه المجموعة هو إعطاء الأولوية لسهولة الاستخدام، باستخدام لغة بسيطة وعملية لضمان سهولة الاستخدام وفعاليته. تهدف المجموعة إلى تمكين المستخدمين من التنقل عبر مراحل هذه العملية المختلفة بثقة، وتقديم إرشادات عملية خلال تنفيذها. تساعد الأمثلة التوضيحية على توضيح كيفية تطبيق المجموعة في سيناريوهات واقعية.

يساعدك هذا النهج على فهم كيفية ارتباط وضع الحماية واحتياجاتها ارتباطًا وثيقًا بالقضايا القانونية والحلول القانونية، والتي غالبًا ما يتم تجاهلها

لا تنسوا أن المستشار الفني للحماية وسيادة القانون في لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) في خدمتكم. خبرتنا وإرشاداتنا ستزودكم برؤى واستراتيجيات قيّمة للتعامل بفعالية مع تعقيدات نظام العدالة وتلبية الاحتياجات القانونية المتنوعة للمجتمعات المتضررة من الأزمات. تواصلوا معنا عند الحاجة!

التعاريف والمبادئ الرئيسية

تستند التعريفات التالية إلى إرشادات الوصول إلى العدالة الصادرة عن اللجنة الدولية للإنقاذ (2019) والتي تعد الوثيقة المرجعية الرئيسية.

الوصول إلى العدالة	الوصول إلى العدالة هو قدرة الأفراد/المجموعات (أصحاب الحقوق) والجهات الفاعلة من الدولة وغير الدولة والمجتمع المسؤولة عن حماية هؤلاء الأفراد/المجموعات (المسؤولين عن الواجبات) على فهم حقوقهم ومسؤولياتهم الخاصة والسعي إلى توفير سبل انتصاف مرضية لانتهاكات الحقوق من خلال مؤسسات العدالة الرسمية و/أو غير الرسمية، بما يتفق مع معايير حقوق الإنسان.
التنوع	يشمل هذا التنوع الاعتراف بالاختلافات بين الأفراد والمجتمعات والاحتفاء بها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر عوامل مثل العرق، والانتماء العرقي، والجنس، والعمر، والتوجه الجنسي، والإعاقة، والدين، والوضع الاجتماعي والاقتصادي، والخلفية الثقافية. ويُقرّ التنوع بثراء التجارب الإنسانية ووجهات النظر والهويات، ويؤكد على أهمية الشمول والإنصاف واحترام جميع الأفراد، بغض النظر عن اختلافاتهم.
حقوق الإنسان	الحريات الأساسية والحماية والحقوق التي يتمتع بها كل فرد، بغض النظر عن جنسيته أو عرقه أو جنسه أو دينه أو أي سمات أخرى، تشمل هذه الحقوق، على سبيل المثال لا الحصر، الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي، وعدم الإعادة القسرية، والهوية القانونية، والتحرر من التمييز، والوصول إلى العدالة والتعليم والرعاية الصحية، بالإضافة إلى الحق في العمل والمشاركة في الحياة الثقافية والسياسية، لجميع الأفراد، بمن فيهم المتضررون من النزاعات والنزوح والأزمات الإنسانية.
النظام القانوني	أي نظامٍ قد يكون معمولاً به على أرض الواقع، سواءً كان حكومياً/قانونياً، أو غير رسمي/عرفي، أو دينياً، أو مختلطاً (أكثر من نظام واحد مجتمعاً). يرد تعريف الأنظمة المختلفة في الجزء الأول من هذه المجموعة.
التمكين القانوني	تعزيز قدرة جميع الناس على ممارسة حقوقهم، سواءً كأفراد أو كأعضاء في مجتمع. التمكين القانوني يعني البدء بالعمل بما يملكه الناس ويريدونه، وضمان دعمهم في المعرفة (الوعي القانوني)، واستخدام (المساعدة القانونية)، وصياغة القانون (تعزيز النظام).
الوعي القانوني/ المعلومات	توفير المعلومات لتعزيز معرفة الناس بحقوقهم واستحقاقاتهم؛ ومساعدتهم على فهم حقوقهم ومسؤولياتهم، وكيفية الحصول على الخدمات والدعم اللازمين لحماية حقوقهم، وأين وكيف. الهدف هو زيادة الطلب على العدالة والقدرة على الوصول إليها بشكل مستقل.
المساعدة القانونية	تقديم خدمات استشارية قانونية شخصية؛ والمساعدة في تعبئة النماذج القانونية أو تقديم المطالبات؛ ومرافقة الجهات الإدارية أو جهات تقديم الخدمات القضائية؛ وإدارة القضايا القانونية و/أو التمثيل القانوني. الهدف هو ضمان تلبية احتياجات الأفراد من الخدمات الاجتماعية والحماية العاجلة المتعلقة بالعدالة.
دعم أنظمة العدالة	بناء المعرفة والقدرات المادية واستعداد الجهات الفاعلة في قطاع العدالة لتقديم خدمات عدالة تتوافق مع معايير حقوق الإنسان؛ ومراقبة أنظمة العدالة لفهم وبناء قدراتها على حماية الحقوق. الهدف هو دعم الجهات الفاعلة في قطاع العدالة للوفاء بمسؤولياتها في تقديم خدمات عدالة تلبي احتياجات وحقوق الأشخاص الذين يُطلب منهم خدمتهم.

سيتم تحديد جميع المفاهيم وفقًا للمعارف والفهم المحلي. ستبدأ برامج العدالة التابعة للجنة الإنقاذ الدولية دائمًا من حيث يتواجد الناس، مقدمةً الدعم لأنظمة العدالة التي يستعد الناس للاستثمار فيها بأنفسهم.

الوصول إلى العدالة ومبادئ التدخل

فادي عضو جديد في لجنة الإنقاذ الدولية. وقد تولى مؤخرًا منصبًا جديدًا ضمن فريقنا، ويرغب في فهم رؤية اللجنة بشأن الوصول إلى العدالة بشكل أفضل. دعونا نقدّم المزيد من المعلومات حول الوصول إلى العدالة ومبادئ التدخل!

التنوع والشمول

يُعدّ التنوع والشمول من أهم أولويات عمل لجنة الإنقاذ الدولية، ويشمل ذلك الأطفال، وضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، والمجتمعات المهمّشة.

وهذا أيضًا جزء من التزام IRC بما يلي:
المبادئ الإنسانية، بما في ذلك عدم التحيز والحياد وعدم الإضرار؛

- العدالة الشاملة (التي تتناول الحقوق المدنية والسياسية؛ والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والحقوق الجماعية أو البيئية (مجال جديد نستكشفه حاليًا)؛
- التنوع والشمول. تحليل تجارب واحتياجات العدالة للنساء والفتيات والأطفال والشباب وكبار السن وذوي الإعاقة أو ذوي التوجهات الجنسية والجنسانية والاجتماعية المتنوعة، وغيرهم؛ والعمل معهم على سدّ الفجوات أو تمكينهم. سيساعدكم الجزء الثالث على تحديد الفئات الرئيسية المعرضة للخطر في سياقكم.

يُعدّ الوصول إلى العدالة عنصرًا أساسيًا في برنامج الحماية وسيادة القانون (PRoL) التابع للجنة الدولية للصليب الأحمر، والذي يهدف إلى تمكين الأفراد من العيش في مأمن من العنف والإكراه. ليس الوصول إلى العدالة مجرد مبدأ قانوني، بل هو حق أساسي من حقوق الإنسان للجميع، منصوص عليه في مختلف اتفاقيات حقوق الإنسان، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

التمكين القانوني وعدم التمييز

تُدرك اللجنة الدولية للإنقاذ (IRC) أن الوصول إلى العدالة ينبغي أن يكون متاحًا لكل من يحتاج إليه، سواءً من حُرموا من حقوقهم أو انتهكوها، أو من اتُهموا بانتهاك حقوق الآخرين. لا يُمكننا أن نقع في خطأ افتراض أن بعض الناس "على حق" وبعضهم "على خطأ" لمجرد انتمائهم إلى جماعة أو أصول أو آراء الآخرين عنهم. وسيكون التحليل المُفصّل للعوائق التي تحول دون الوصول إلى العدالة (مثل التمييز؛ والعوائق الهيكلية...) أمرًا أساسيًا لضمان تركيز استجابتنا للحماية القانونية على الحد من العوائق التي تحول دون الوصول إلى العدالة للأفراد والمجتمعات الأكثر ضعفًا.

يعتبر نهج الوصول إلى العدالة جزءًا لا يتجزأ من استجابة اللجنة الدولية للإنقاذ للحماية، وهو يؤكد التزام المنظمة بتمكين الأفراد من خلال التمكين القانوني:

- استخدام القانون لزيادة المعرفة.
- فهم قدرة السكان المتضررين من الأزمات على اتخاذ قرارات مستنيرة لحل مشاكلهم وضمان سلامتهم.
- العمل على خلق بيئات حيث تعمل القواعد والأنظمة والجهات المسؤولة على حماية حقوق الجميع، وخاصة الأكثر حرمانا.

وفي حين أن نهج الوصول إلى العدالة الذي تتبناه اللجنة الدولية للإنقاذ يوفر رؤى قيمة، فمن الضروري أيضاً أن نأخذ في الاعتبار النهج التي طورتها جهات فاعلة أخرى.

اعرف القانون واستخدمه وشكله

الركائز الثلاث للتمكين القانوني

ترتكز استراتيجية IRC في مجال "العدالة من أجل العدالة" على مبدأ العمل ضمن أنظمة ومؤسسات العدالة التي يختارها الأفراد أو يُلزمون باستخدامها، سواءً أكانت حكومية أم غير رسمية أم دينية أم مختلطة. ويتمثل الهدف الرئيسي لجهود IRC في مجال "العدالة من أجل العدالة" في ضمان فهم الأفراد لحقوقهم ومسؤولياتهم، وتمتعهم بالهوية والصوت والقدرة على ممارسة هذه الحقوق، وحصولهم على مساعدة قانونية عالية الجودة عند حرمانهم من حقوقهم أو انتهاكها.
وسوف يترجم هذا النهج التمكيني القانوني إلى تحليل وتنفيذ ركائزه الثلاثة: معرفة القانون واستخدامه وتشكيله وفقًا لنظرية التغيير الموضحة أدناه.

يمكن للناس الوصول إلى العدالة وممارسة حقوقهم

معرفة القانون
المطالبة بالعدالة والوصول إليها

استخدام القانون
الحصول على المساعدة القانونية وخدمات العدالة

صياغة القانون
العمل نحو نظام عدالة وقائي

فادي مندهش. حتى في ظل وجود النظام الرسمي، تُظهر الدراسات أن تفضيل آليات العدالة العرفية وغير الرسمية يبلغ حوالي 80% في سياقات العمل الإنساني وحالات النزوح التي تعمل فيها اللجنة الدولية للإنقاذ.

لماذا؟ الأسباب الرئيسية هي غياب الأنظمة الرسمية أو صعوبة الوصول إليها، والفساد، وانعدام الثقة بالعدالة الرسمية، أو الوصمة الاجتماعية المرتبطة باستخدامها. قد لا تحمي هذه الأنظمة حقوقهم القانونية بشكل كافٍ، لكن المجتمع يتفهمها، وهي النظام الوحيد الذي يحترمه معظم الناس ويستخدمونه في هذه السياقات. في بعض البلدان، قد يكون نظام العدالة الرسمية مطبقًا ومعترفًا به قانونًا.

الأسئلة الشائعة: ماذا يعني ذلك عمليا؟

بالنسبة للجنة الإنقاذ الدولية، فإن جميع آليات العدالة، بما في ذلك الرسمية وغير الرسمية والعرفية، هي نتاج البيئات الاجتماعية التي توجد فيها، وبالتالي، لا يوجد نظام "أفضل" بحكم التعريف. تعتمد فعالية توفير العدالة في المقام الأول على مدى شعور الناس بأن النظام شرعي وعادل وصادق مع القيم الاجتماعية للمجتمع الذي يوجد فيه، وإلى أي مدى يكون النظام شاملاً لهم - اعتمادًا على عوامل مثل الجنس والعمر والانتماء الاجتماعي أو مستوى القدرة. يجب أن يلتزم النظام أيضًا بمبادئ العدالة الطبيعية، وأن يضمن المساواة والإنصاف والشفافية من بين أمور أخرى. على سبيل المثال، في حين أن نظام العدالة في أفغانستان مقبول من قبل معظم السكان هناك، فقد انتقده الاستعراض الذي أجرته لجنة الإنقاذ الدولية لتهميشه للنساء والفتيات.

مثال من زملائك في مالي:

الاعتراف القانوني بالنظام العرفي وغير الرسمي

في مالي، لدينا نظام قانوني متعدد، حيث يُعترف رسميًا بنظام العدالة العرفية في بعض القضايا القانونية (القضايا المدنية وقضايا الملكية العقارية بشكل رئيسي)، ويشكل هذا النظام المستوى الأول من الإجراءات القانونية في بعض القضايا والسياقات. أما في القضايا الجنائية وغيرها، فيسود القانون الرسمي، إلا أن هذه الأنظمة تُعتبر مكلفة وبعيدة عن الفهم بسبب الحواجز اللغوية، ولا تتماشى مع الثقافة والقيم إلى حد ما. لذلك، يؤكد أكثر من 80% من السكان، رجالًا ونساءً، أنهم يفضلون استخدام نظام العدالة غير الرسمي.

تسلط هذه المجموعة من الأدوات الضوء على أهمية النظام العرفي وغير الرسمي وارتباطاته بالنظام الرسمي.

الأسئلة الشائعة: كيف نعرف أن لدينا معلومات كافية لتحديد المخاطر الرئيسية؟

فادي قلق. يمكنه بسهولة العثور على بيانات حول نظام العدالة الرسمي، لكنه لا يملك الكثير من المعلومات حول نظام العدالة العرفي وغير الرسمي. قد يستغرق استكشاف جميع الجوانب المختلفة ورسم خريطة شاملة وقتًا طويلاً. وهذا تحدٍّ شائع عند وجود تفاوت بين نظامي العدالة الرسمي وغير الرسمي.

لمعالجة هذا الأمر، يمكننا اعتماد نهج مرن. على سبيل المثال، يمكن لفادي إجراء مراجعة مكتبية للجوانب ذات البيانات الثانوية الكافية، مثل رسم خرائط العدالة الرسمية، وإجراء تقييم ميداني، مثل مقابلات مع المخبرين الرئيسيين والمقابلات الفردية، لجمع معلومات إضافية عن نظام العدالة غير الرسمي. في حين أن هدفنا هو المضي قدمًا خطوة بخطوة، فقد يكون من العملي أيضًا إجراء تقييمات ميدانية خلال الجزء 3 للتركيز على قضايا قانونية محددة واستكشاف المزيد من التفاصيل. وبذلك، ندعوك إلى مواصلة دمج المعلومات في نفس النموذج الذي بدأناه في الجزء 1 للحصول على صورة أكثر اكتمالاً للوضع. وهذا يوضح نهجنا المرن القائم على الترابط وقابلية التكيف للعملية للسماح لنا بإعادة النظر في الخطوات الأولية وتعديلها حسب الضرورة، مما يضمن فهمًا شاملاً ودقيقًا لمشهد العدالة ووضع استراتيجية مناسبة.

تجد أدناه المزيد عن تدخلات اللجنة الدولية للإنقاذ، مع أمثلة أخرى يمكن تكرارها أو تكييفها في سياقها!

قد يؤثر هذا على تحديد القضايا القانونية في سياقك. على سبيل المثال،

- إن التهديد الذي يزيد من مستوى التعرض لمخاطر الحماية قد يكون وجود قوانين ضارة بالنساء مما قد يزيد من مستوى التعرض للعنف القائم على النوع الاجتماعي.
- إن أحد نقاط الضعف التي تزيد من خطر التعرض لمخاطر الحماية قد يكون عدم وجود وثائق هوية مما قد يزيد من خطر الاعتقال والاحتجاز التعسفي، وقد تكون القدرة على تقليل مستوى التعرض لمخاطر الحماية هي وجود شعور قوي في المجتمع بالوساطة يضمن فعالية العدالة غير الرسمية في حالات الطلاق.

عمل برنامج مركز المساعدة القانونية التابع للجنة الإنقاذ الدولية في خمسة مخيمات على الحدود بين تايلاند وميانمار، مقدمًا المساعدة القانونية لأكثر من 77,000 لاجئ. قدّم برنامج مركز المساعدة القانونية نهجًا متعدد الجوانب قائمًا على مبدأ "التواصل بين الجهات" (الوصول إلى العدالة): زيادة الطلب على الخدمات القانونية، وتعزيز هياكل حل النزاعات المجتمعية، وتكوين كادر من المساعدين القانونيين المجتمعيين المدربين، وتسهيل تقديم الخدمات على نحو أفضل من قِبَل الحكومة المحلية. قدّم الفريق القانوني للجنة الإنقاذ الدولية، بالتعاون مع المساعدين القانونيين المجتمعيين ومنظمات المجتمع المدني، معلومات قانونية واستشارات وإدارة قضايا في المسائل المدنية والجنائية؛ ورفع مستوى الوعي والتمكين القانوني بشأن القانون التايلاندي والدولي، وحقوق الإنسان، وحقوق اللاجئين ومسؤولياتهم، والخدمات المتاحة، وسبل الانتصاف القانونية؛ وبناء قدرات قادة المخيمات على إدارة القضايا القانونية وحل النزاعات بما يتماشى مع المعايير التايلاندية والدولية؛ والتطوير التشاركي وتنفيذ نظام بديل لحل النزاعات (ADR) خاص بالسياق لاستخدامه في المخيمات الحدودية.

مجالات التدخل الرئيسية للجنة الإنقاذ الدولية

يتألف برنامج "التمكين القانوني" من ثلاثة مجالات تدخل رئيسية تُمكّن من تحقيق التمكين القانوني للفئات المستهدفة. ويهدف هذا النموذج إلى دعم الفئات المتضررة من أجل:

تعرّف على القانون - من خلال التوعية القانونية والمعلومات، لدعم النساء والرجال والفتيات والفتيان في الحصول على المعلومات والدعم اللازمين للمطالبة بالعدالة والوصول إليها باستقلالية. يوفر هذا المحور معلومات متجاوبة حول الحقوق والاستحقاقات القانونية للأفراد، ودعمًا لضمان تمكين النساء والفتيات، على وجه الخصوص، من الوصول إلى العدالة.

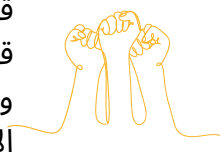

استخدام القانون - لضمان حصول النساء والرجال والفتيات والفتيان على مساعدة قانونية وخدمات عدالة عالية الجودة عبر الأنظمة الرسمية وغير الرسمية. يركز هذا المحور على تقديم مساعدة ودعم قانونيين محددين من خلال صيغ متنوعة مستخدمة في النظام المعمول به، مثل توفير معلومات قانونية شخصية (مثل إجراءات التبني أو شهادات الزواج)، وتعبئة النماذج القانونية، وتقديم المطالبات، ومرافقة مقدمي خدمات العدالة، ودعم المجتمعات النازحة في إبرام اتفاقيات إيجار العقارات أو الأراضي، والتمثيل القانوني في بيئات العدالة الرسمية، ودعم التمثيل أو عملية الوساطة العادلة في بيئات العدالة غير الرسمية، بما في ذلك من خلال نموذج المساعد القانوني المجتمعي... ويمكن أن يشمل أيضًا الدعم المالي وفقًا للنهج والسياق والميزانية.

تشكيل القانون - أيًا كان نظام العدالة الذي نعمل معه ويرغب المستفيدون في الوصول إليه، فإن أحد المكونات الرئيسية للوصول المجدي إلى العدالة هو ضمان أن يكون نظام العدالة الموجود متاحًا ومنصفًا ومتماشيًا مع مبادئ حقوق الإنسان. يساعد تعزيز أنظمة العدالة على بناء قدرات الجهات الفاعلة في قطاع العدالة (الرسمية وغير الرسمية) لضمان تقديم خدمات العدالة بمساءلة ووفقًا لمعايير حقوق الإنسان. ويبدأ ذلك بتحليل قدراتهم واستعدادهم لمعرفة كيف يمكن للجهات الفاعلة في مجال العدالة الوفاء بمسؤوليتها بشكل أفضل في تقديم خدمات العدالة التي تلبي احتياجات وحقوق الأشخاص المطلوب منهم خدمتهم. يمكن أن يشمل تشكيل القانون أيضًا أنشطة وتدخلات تهدف إلى التأثير على القوانين والسياسات، بالإضافة إلى تغيير الممارسات أو المعايير أو القيم، مثل البحث والتحليل لتوليد معلومات دقيقة حول الاحتياجات والحلول، والدعوة القائمة على الأدلة، والتقاضي الاستراتيجي، وتعزيز التآزر بين أنظمة العدالة الرسمية والعرفية وغير الرسمية.

نموذج التمكين القانوني

في أغلب الأحيان، تستخدم برامج "العدالة من أجل العدالة" مزيجًا من هذه الأساليب الثلاثة لضمان منع العنف والتصدي له، و/أو خطر العنف الناتج عن ضعف قدرة الناس على الوصول إلى العدالة على المستويين الشعبي والمؤسسي. لا تنسوا:

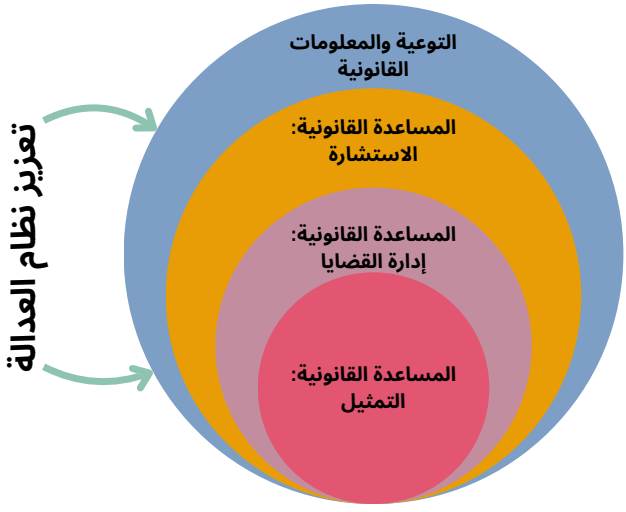

- لا تقتصر أنشطة الوصول إلى العدالة التي تقدمها اللجنة الدولية للإنقاذ على مجالات قانونية محددة، بل تهدف إلى معالجة احتياجات العدالة الأكثر إلحاحًا والتي تؤثر على سلامة وأمن وتمكين ورفاهية الفئات السكانية الضعيفة.
- تتشابك تدخلات الوصول إلى العدالة مع نتائج المساواة بين الجنسين والصحة والرفاهة الاقتصادية والتعليم، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى التقاطع، والمشاركة الهادفة مع قطاعات IRC الأخرى لدمج اعتبارات الوصول إلى العدالة في أنشطة القطاع.

يجب أن تكون برمجة "الاستجابة للطوارئ" قابلة للتكيف مع الظروف المتغيرة، وتتطلب تحليلًا ومراقبةً مستمرين لضمان فعاليتها وملاءمتها. وينبغي أن تستوعب مجموعة أدوات "الاستجابة للطوارئ" سياقات استخدام متنوعة، بدءًا من التحليلات واسعة النطاق التي تشمل جهات معنية متعددة، وصولًا إلى التحليلات المستمرة الأبسط التي تجريها فرق اللجنة الدولية للإنقاذ في الميدان.

خدمات المساعدة القانونية متاحة للجميع من جميع الأعمار ودون تمييز. يواجه العديد من الأشخاص تحديات مشتركة، كالعمر أو الجنس أو الإعاقة أو الوضع الاجتماعي أو العرق. ونظرًا لظروفهم الخاصة، تواجه النساء والأطفال وذوو الإعاقة وكبار السن والأشخاص ذوو التوجهات الجنسية والهويات والتعبيرات الجندرية والخصائص الجنسية (SOGIESC) تحديات إضافية.

يتم تنفيذ خدمات المساعدة القانونية بالشراكة مع قطاعات أخرى مثل حماية المرأة وتمكينها وحماية الطفل والصحة والتعليم والتعافي الاقتصادي والتنمية وتشمل:

- المعلومات القانونية والتوعية بالحقوق
- الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي
- الاستشارات القانونية
- الدعم في الحصول على وتجديد / استبدال وثائق الهوية القانونية والمدنية
- دعم القضايا القانونية، بما في ذلك دعم الأطفال المعرضين للخطر وناجي العنف القائم على النوع الاجتماعي (مع الصحة وحماية الطفل وحماية الطفل والتمكين الاقتصادي)
- حل النزاعات، بما في ذلك حل النزاعات البديل والتمثيل القانوني.
- دعم ما بعد الإدانة لإعادة الاندماج السلمي في المجتمع. يمكن أن يشمل ذلك النقل إلى مستوطنة لاجئين أخرى، أو تحديث وثائق الهوية منتهية الصلاحية، أو العمل مع إدارة إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي لتوفير فرص عمل للمدانين السابقين.
- العمل مع المجتمعات المحلية ومسؤولي الواجبات وصناع السياسات لتحديد ومعالجة الحواجز التي تحول دون تحقيق العدالة ودوافع انتهاكات الحقوق.

الوصول إلى العدالة في لجنة الإنقاذ الدولية

الركيزة الأولى: المطالبة بالعدالة والوصول إليها

- توفير المعلومات القانونية عبر الوسائل غير المتصلة بالإنترنت
- توفير المعلومات القانونية من خلال Signpost بما في ذلك الوسائل عبر الإنترنت
- توفير معلومات قانونية مخصصة لضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي والأطفال
- توفير معلومات قانونية مخصصة لتحقيق نتائج التعافي الاقتصادي والتنمية

مجالات القانون التي نعمل عليها:

- **القانون المدني: الهوية القانونية والوثائق المدنية والقوانين الأجنبية**
- **القانون المدني: الإسكان والأراضي والممتلكات**
- **القانون المدني: العمل وريادة الأعمال**
- **القانون الجنائي والمحاكمة العادلة بما في ذلك القوانين الخاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الطفل**
- **السياسات والإجراءات الإدارية**

الركيزة الثانية: الوصول إلى المساعدة القانونية وخدمات العدالة

- المراقبة القانونية
- توفير التدريب والتوجيه بشأن الحلول البديلة لتسوية المنازعات
- نموذج مساعد قانوني لدعم أحكام المساعدة القانونية
- توفير إدارة القضايا القانونية

الركيزة الثالثة: تعزيز نظام العدالة

- تدريب القائمين على الواجبات بشأن حقوق الإنسان والقوانين
- مراجعة التشريعات وتطويرها
- تدريب مؤسسات المساعدة القانونية

مثال من زملائك في لجنة الإنقاذ الدولية في باكستان

اللجنة الدولية للإنقاذ في العمل: نشاط التمكين الاقتصادي للمرأة في باكستان

يهدف هذا المشروع إلى سدّ الفجوة بين الجنسين التي تؤثر على النساء الباكستانيات، اللواتي يناضلن من أجل حقوقهن الأساسية في الرعاية الصحية والتعليم والفرص الاقتصادية والإدماج الاجتماعي والمشاركة السياسية. ورغم أن باكستان أصدرت في السنوات الأخيرة تشريعات داعمة للمرأة، إلا أن العوائق الهيكلية والاجتماعية والاقتصادية المستمرة لا تزال تُشكّل عائقًا أمام إعمال حقوق المرأة.

يُشكّل عدم حصول المرأة الباكستانية بشكل مستقل على بطاقات الهوية الوطنية المحوسبة عائقًا رئيسيًا أمام التمكين الاقتصادي للمرأة الباكستانية، إذ يمنع ملايين النساء من فتح حسابات مصرفية، والتسجيل كناخبات، والحصول على الائتمان، والميراث، وامتلاك العقارات، والحصول على جوازات السفر، والاستفادة من مزايا الحماية الاجتماعية. سيعمل فريق برنامج "المواطنة في القانون" مع فريق إدارة الموارد البشرية لدعم تعزيز مهارات المرأة وفرصها في السعي نحو التمكين الاقتصادي من خلال توفير المعلومات القانونية والمساعدة في الحصول على بطاقات الهوية الوطنية المحوسبة.

ستساعدك هذه المجموعة من الأدوات على تحديد محور تدخلك والنهج الأمثل لتطوير برنامجك وعملك الدعائي الذي ترغب في التركيز عليه. إذا كانت لديك أي أسئلة قبل بدء هذه العملية، يُرجى التواصل مع فريق الحماية وسيادة القانون.

نظرة عامة على مجموعة الأدوات

تنقسم هذه المجموعة إلى أربع خطوات، تتبع عملية شاملة ومنهجيًا منهجيًا. من المهم اتباع تسلسل المجموعة، مع العلم أن كل خطوة مرتبطة بالأخرى. الخطوة الأولى هي فهم سياقك بشكل عام، ثم تحديد المخاطر الرئيسية التي ستركز عليها. بعد ذلك، ستجري تحليلًا معمقًا لكل خطر محدد تم تحديده. بناءً على ذلك، ستضع استراتيجيتك.

للبدء، تأكد من فهمك الشامل لنظام العدالة قبل استكشاف المخاطر المختلفة. مع مراعاة المرونة في التعامل مع مختلف المواقف ومستويات المعلومات، من الضروري فهم الصورة العامة لنظام العدالة قبل الخوض في التفاصيل ووضع استراتيجيتك. هذه الخطوات الأربع أساسية لضمان التنفيذ الفعال لبرنامجك للوصول إلى العدالة.

خارطة طريق مجموعة أدوات التحليل القانوني

ملاحظة مقدمة لمجموعة الأدوات

استخدم المعلومات لاستكمال فجوات المعلومات الأولية

1 الإطار القانوني - مراجعة مكتبية

موضوعي:
كتابة تقرير التحليل القانوني الأولي حول الإطار القانوني والسياق.

كيف
راجع الجزء الأول من الإرشادات والقوالب لالتقاط المعلومات وكتابة تقرير الجزء الأول الخاص بك

موارد
1. الجزء الأول - التوجيهات - تحليل الإطار القانوني
1.1 نموذج مراجعة المكتب وبنك الأسئلة
1.2 الجزء 1 نموذج التقرير

النتيجة 1
1.1 الإطار القانوني والسياق التقرير

2 ورشة عمل حول تحديد أولويات المخاطر

موضوعي:
حدد المخاطر القانونية / انتهاك الحقوق للتركيز على التحليل القانوني المعمق لكل موضوع

كيف
راجع الجزء الثاني من الإرشادات ومعايير تحديد الأولويات لتوجيه تفكيرك، وعرض تقديمي لورشة العمل ونموذج التقرير النهائي

موارد
2. الجزء الثاني من الإرشادات - تحديد أولويات المخاطر القانونية
2.1 توزيع معايير تحديد الأولويات
2.2 نموذج مراجعة المكتب
2.3 رسالة دعوة ورشة عمل
2.4 عرض تقديمي لورشة العمل
2.5 نموذج تقرير ورشة عمل تحديد أولويات المخاطر

النتيجة 2
2.1 تقرير ورشة عمل تحديد أولويات المخاطر
2.2 تم تحديد خطر التركيز لديك

3 التحليل القانوني للمخاطر (الدراسة والتقييم)

موضوعي:
أجمع البيانات الأولية للحصول على معلومات كافية لتحليل كل التهديدات القانونية والثغرات والقدرة المحددة المرتبطة بكل من المخاطر ذات الأولوية لديك.

كيف
استخدم التحليل القانوني وفقًا لإرشادات المخاطر لفهم ما يجب تحليله وكيفية تحليله. استخدم بنك الأسئلة والمنهجية المناسبة لإنشاء أدوات التقييم القانوني.

موارد
3. إرشادات التحليل القانوني لكل خطر
3.1 تحليل المخاطر القانونية - بنك الأسئلة
3.2 نموذج تقرير تحليل المخاطر القانونية
3.3 أداة تقييم مجموعة المناقشة المركزة

النتيجة 3
3.1 تم إجراء التقييم القانوني
3.2 تقرير التحليل القانوني حسب أولوية المخاطر

4 قم بوضع اللمسات الأخيرة على استراتيجية A2J الخاصة بك

موضوعي:
استخدم التحليل الشامل لتطوير استراتيجية بلدك لـ الوصول الى العدالة

كيف
راجع الجزء الرابع من الإرشادات والقوالب لتوجيه اختيار برامج وأنشطة الوصول إلى العدالة حسب المخاطر والجغرافيا

موارد
4. الجزء الرابع_الإرشادات_كيفية تطوير استراتيجية الوصول الى العدالة الوطنية
4.1 نموذج استراتيجية الوصول الى العدالة
4.2 قائمة الأنشطة الملحقة الوصول الى العدالة

النتيجة 4
4.1 استراتيجية الوصول الى العدالة الوطنية

يُساعد هذا النهج التدريجي على فهم شامل لمحتويات مجموعة الأدوات وكيفية مساهمة كل مكون في تحقيق الأهداف العامة المتمثلة في تعزيز الوصول إلى العدالة في المناطق المتضررة من الأزمات، وتوجيه التدخلات البرامجية. بدءًا من جمع البيانات الأولية وحتى التحليل النهائي وإعداد التقارير، تُسهم الرؤى المُستقاة من هذه العملية في تحديد الثغرات في الوصول إلى العدالة، والعوائق القانونية، والتوصيات المتعلقة بتغيير السياسات.

ضع في اعتبارك: هدفك هو تعزيز الوصول إلى العدالة لمجموعات محددة تم تحديدها بدءًا من المخاطر الثلاثة أو الأربعة الأكثر أهمية التي يواجهونها في سياقك.

بينما سيتناول الجزء الثالث من مجموعة الأدوات مخاطر محددة، من الضروري تحديد الفئات الأكثر تضررًا منذ البداية: من هي الفئات الأكثر تضررًا؟ ضمان معالجة العوائق التي تواجهها مختلف الفئات السكانية بفعالية في الجزأين الأول والثاني، مع الأخذ في الاعتبار نظام العدالة العام. يتيح ذلك دعم الفئات المتأثرة بالأزمات بشكل أفضل في الوصول إلى العدالة، وتحديد آليات وخدمات وتدخلات مصممة خصيصًا لتلبية الاحتياجات الفريدة لكل فئة.

الجزء الأول
نظرة عامة على نظام العدالة: فهم السياق العام

هذه هي الخطوة الأولى لمساعدتك على فهم السياق العام. يوفر هذا القسم حزمة موارد لمساعدتك في المراجعة المكتبية ومنهجية التحليل القانوني الشامل.

يجب أن يركز التحليل القانوني على قضية قانونية محددة ليكون قابلاً للتنفيذ. ومع ذلك، لبدء هذا التحليل، تتمثل الخطوة الأولى في فهم السياق القانوني العام، بما في ذلك:

- ما هو النظام القانوني المعمول به؟ هل تتعايش أنظمة العدالة الرسمية وغير الرسمية؟
- من هم أصحاب المصلحة الرئيسيون في هذه الأنظمة وما هي مستويات نفوذهم؟
- النظر إلى العوائق التي تحول دون الوصول إلى العدالة من خلال عدسة الإدماج: بشكل عام، إلى أي مدى يعتبر نظام العدالة متاحًا ومقبولًا ومكيفًا؟

الجزء الثاني
تحديد المخاطر الرئيسية: التركيز على 3 إلى 4 مخاطر في سياقك

ستساعدك الخطوة الثانية في العملية على تحديد المخاطر الرئيسية في سياقك، بالتعاون مع جميع زملاء الحماية، بما في ذلك منطقة المسؤولية.

بمجرد تحديد المخاطر، سيساعدك ذلك على فهم كيفية تحديد التهديدات القانونية والثغرات والقدرات الموجودة وكيفية معالجتها، باعتبارك ممثلاً قانونيًا.

قائمة المخاطر المحتملة في سياقٍ ما واسعةٌ جدًا. من المهم الاتفاق على ثلاثة مخاطر رئيسية قد ترغب في التركيز عليها، وإجراء تحليلٍ مُعمّقٍ لكلٍّ منها (الجزء 3)، ووضع استراتيجيتك (الجزء 4). نقترح عليك تنظيم ورشة عملٍ لتحليل الوضع وتحديد المخاطر الرئيسية في سياقك مع زملائك.

الجزء الثالث
إرشادات المخاطر: تحليل قانوني متعمق للمخاطر المحددة

تساعدك الخطوة الثالثة على إجراء تحليل متعمق للمخاطر المحددة في سياقك. يتضمن الجزء الثالث جميع أوراق حقائق المخاطر، موفرًا معلومات شاملة عن كل خطر تم تحديده. تُعدّ كل ورقة حقائق بناءً على منهجيات تحليل الحماية، مع التركيز بشكل خاص على الجانب القانوني. ستختار الورقة التي تعمل عليها، وستبدأ تحليلًا قانونيًا متعمقًا، وتحدد العناصر الرئيسية التي يجب مراعاتها في استراتيجيتك.

لاحظ أنه قبل الدخول إلى ورقة حقائق اختيار المخاطر، سيتعين عليك المرور بالخطوة الأولى وهي ورقة الحقائق الإلزامية التي تبحث في الحالة الفردية والقانونية (الحالة المدنية والوثائق؛ النازحين داخليًا ووضع اللاجئين...)

الجزء الرابع
الاستراتيجية وأدوات التنفيذ

يتضمن الجزء الرابع أدواتٍ للتنفيذ، بما في ذلك نموذج استراتيجية الحماية القانونية والإرشادات اللازمة، ونموذج التنفيذ، ونموذج الميزانية وخطة العمل. هذه هي الخطوة الأخيرة في العملية لمساعدتك على تطوير استراتيجيتك وتنفيذها.

الأدوات الرئيسية للاستخدام

لكل جزء، سيكون لديك 3 أدوات رئيسية:

- الإرشادات لشرح الهدف وكيفية القيام به، وإعطاء الأمثلة وإرشادك خلال العملية
- نموذج مراجعة مكتبية مرفق ببنك أسئلة لإرشادك في كل خطوة وتجميع جميع البيانات التي تم جمعها.
- قالب التقرير
- أدوات إضافية إذا لزم الأمر.

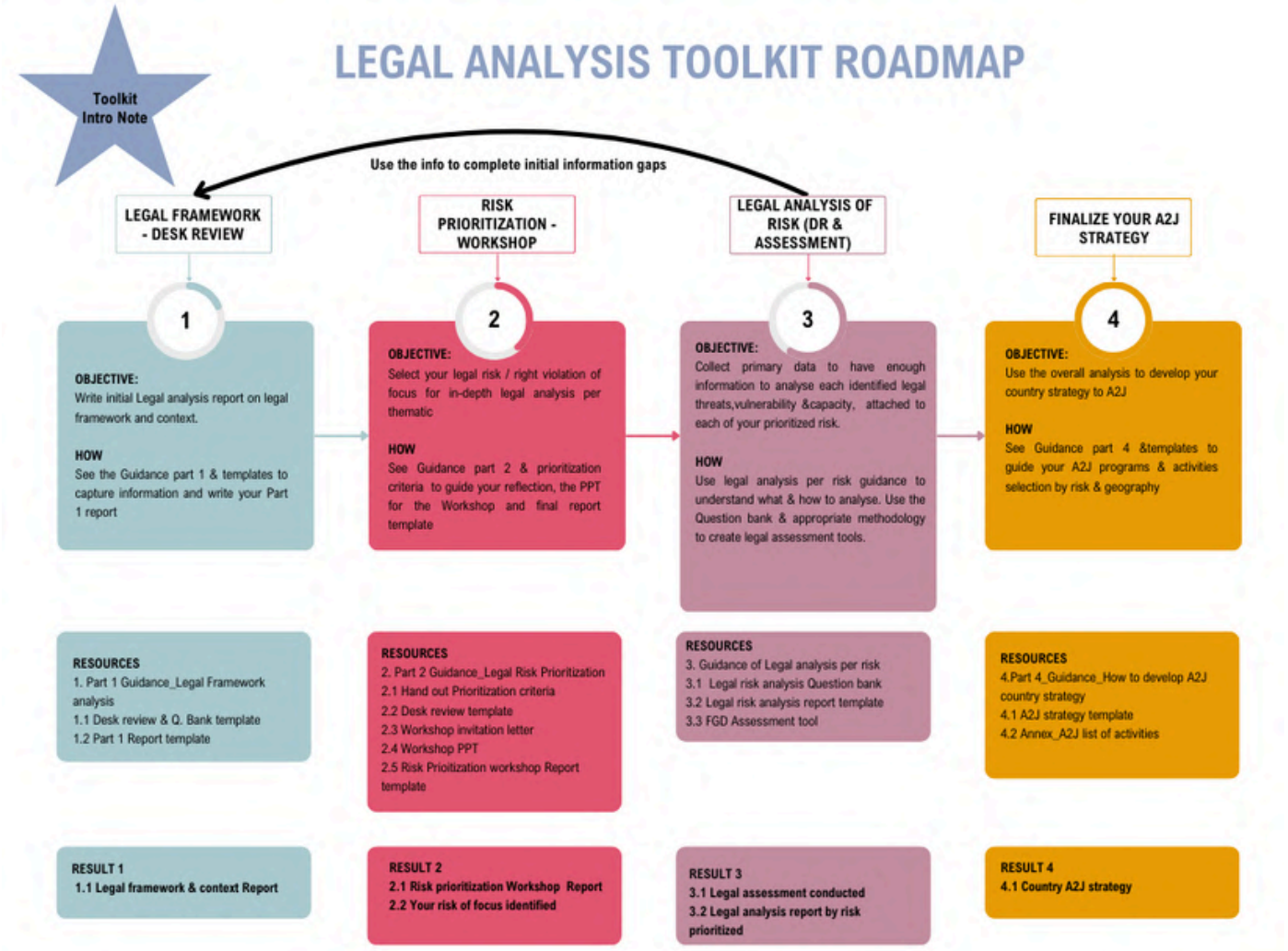

الاعتبارات التشغيلية لمجموعة الأدوات

التوظيف

- تحديد موظف قانوني واحد (يفضل أن يكون مديرًا أو موظفا) مخصصًا ومسؤولًا عن قيادة العملية الشاملة: مراجعة المكتب؛ صياغة التقرير؛ قيادة وتنظيم ورشة العمل؛ إعداد أدوات تقييم البيانات؛ تحليل نتائج التقييم؛ صياغة التقرير والاستنتاج الرئيسي لتوجيه استراتيجية للوصول الى العدالة .

- قد تحتاج إلى دعم من الموظفين القانونيين في الخطوط الأمامية (مثل زملاء حماية الطفل وفرق حماية المرأة وتمكينها) لتنفيذ الجزء الثالث، والذي يتضمن جمع بيانات التحليل القانوني بالتعاون مع ممثلي المجتمعات المحلية.

- 1 مسؤول قانوني أو مسؤول عن الحماية في القطاع (مدير أول ومنسق) لتوجيه والإشراف على نقطة الاتصال القانونية للعملية: الاتفاق على خطة العمل؛ والنهج؛ ومراجعة كل خطوة في التقرير؛ وتوجيه ودعم كل خطوة من خلال التدريب التنشيطي، وضمان فهم الأدوات والأهداف وما إلى ذلك ...

- 1. الرصد والتقييم: التنظيف الأساسي للبيانات وتحليلها التي تم جمعها؛ ودعم تطوير لوحة المعلومات

- 1. مساعدة تقنية في مجال العدالة: تدريب المدربين على مجموعة الأدوات؛ تدريب ودعم نقطة الاتصال القانونية والفريق؛ مراجعة جميع الوثائق الفنية بما في ذلك: تقارير كل خطوة؛ المشاركة والموافقة على استراتيجية الوصول الى القانون النهائية

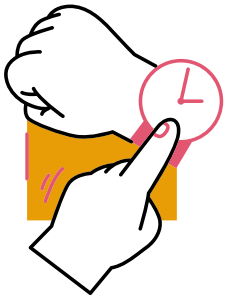

الوقت والجهد

تقدر العملية الإجمالية بحوالي 2/3 أشهر لتحقيق استراتيجية الوصول الى العدالة النهائية بناءً على التحليل القانوني الشامل

يرجى الرجوع إلى الملحق: خطة عمل تحليل أنظمة العدالة لمساعدتك في تحديد:

- أعضاء الفريق المشاركين في هذه العملية
- والجدول الزمني.

هل أنت مستعد للبدء؟ يُرجى الانتقال إلى الجزء الأول للاطلاع على نظرة عامة على نظام العدالة.

استخدا
م
معرفة
صياغة
القانون